



## النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها تحالف المنظمات غير الحكومية لتقرير الظل حول تطبيق اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في العراق

اقامت شبكة النساء العراقيات بالتعاون مع منتدى الاعلاميات العراقيات بتاريخ ٥ شباط في بغداد مؤتمراً صحفياً لإطلاق تقرير الظل حول مدى التزام العراق بتطبيق اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). واعلنت المنظمات غير الحكومية العراقية المعنية بقضايا المرأة ان التقرير يغطي فترة تتجاوز عقد من الزمن عن أحوال المرأة العراقية في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها، وهو أول تقرير ظل يقدم إلى لجنة (سيداو) في الأمم المتحدة في جنيف، من قبل منظمات المجتمع المدني منذ مصادقة العراق على الاتفاقية في العام ١٩٨٦.

وبيّنت المشاركات في المؤتمر الصحفي عملية اعداد التقرير على مدار أكثر من عام، انغمرت في اعداده العشرات من المنظمات غير الحكومية من مختلف انحاء العراق، وبشكل تطوعي وتشاركي، بضمنها شبكة النساء العراقيات (أكثر من ٨٠ منظمة) وتحالف نساء الرافدين (٥ منظمات) وتجمع لا للعنف ضد المرأة في كركوك (٢٢ منظمة)، وقد تم بناء فصوله الثلاثة عشر على ما ورد في التقرير الحكومي، وعلى الملاحظات الختامية للجنة سيदाو عام ١٩٩٨ حول اخر تقرير حكومي قدم لها.

يركز التقرير على تقييم أوضاع النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها، حيث يتناول مواضيع شتى منها: مدى استجابة التشريعات الوطنية لاتفاقية (سيداو)، والعنف ضد المرأة في المجتمع العراقي، والاتجار بالنساء والدعارة، والأحوال الشخصية والعلاقات الزوجية، ومشاركة النساء العملية السياسية، وأوضاع النساء النازحات والمهجرات والمعقلات ونساء الأقليات والأرامل والمعوقات والريفيات.

كما يقدم التقرير تقييماً للقوانين والتشريعات والآليات على أرض الواقع والاجراءات الرسمية، وتحديد مواطن ضعفها التي توسع الفجوة في عدم المساواة بين الجنسين، ويبرز في الوقت نفسه نشاط منظمات المجتمع المدني في الرصد والمراقبة وحملات المدافعة والضغط التي تقوم بها حول التزام العراق تجاه المواثيق الدولية، وبشكل خاص (سيداو) وقرار مجلس الأمن المرقم ١٣٢٥ حول النساء والسلام والأمن. كما يحتوي التقرير توصيات مقترحة إلى لجنة (سيداو) بشأن الملاحظات الختامية الجديدة التي ستقدمها اللجنة عند مناقشة تقرير العراق الحكومي في يوم ١٨ شباط القادم.

ويحدد التقرير توجهات منظمات المجتمع المدني المستقبلية لتحقيق المساواة في الحقوق على مستوى التشريعات وفي الممارسات، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون تمييز، وتمكين النساء تعليمياً وسياسياً واقتصادياً، وضمان سيادة القانون ونزاهة مؤسسات العدالة ونفاد القانون، لبناء نظام ديمقراطي وتنمية مستدامة قائمين على أساس المواطنة والتسامح واحترام حقوق الإنسان.

بغداد ٥ شباط ٢٠١٤